الثورة
www.althawranews.net
الأحد 18 ربيع أول 1435هـ 19 يناير 2014م العدد 17958
Sunday : 18 Rabia Awal 1435 - 19 January - Jssue No. 17958

"الثورة" أول صحيفة يمنية نشرت تفاصل الحادث قبل 3 سنوات:

قضية مقتل الصياد اليمني قونص تعود مجدداً إلى الواجهة من بوابة الصحافة النرويجية

حمدي دوبلة

قضية مقتل الصياد اليمني محمد إبراهيم علي قونص الذي قضى في أغسطس من العام 2011م في المياه الإقليمية اليمنية بعد إصابته بطلق ناري في رأسه من قبل عناصر الطاقم الأمني للسفينة التجارية النرويجية "نوردك فايتر" عادت إلى الظهور مجدداً، ولكن هذه المرة عبر بوابة الإعلام النرويجي الذي سلط الأضواء خلال الأيام القليلة الماضية على هذه الحادثة المؤسفة وما نجم عنها من آثار إنسانية كارثية على أبناء القتيل الثمانية الصغار الذين أصبحوا دون عائل في انتظار الإنصاف من قبل حكومتي اليمن والنرويج على حد سواء.

"الثورة" التي كانت أول وسيلة إعلامية يمنية تناولت هذه الحادثة عقب حدوثها مباشرة تابعت التطورات الأخيرة بعد أن أثيرت من جديد في كبرى صحف النرويج والتي أحدثت صدى واسعاً في أوساط الشعب النرويجي لتقوم عدد من المنظمات الحقوقية هناك بالضغط على حكومة أوسلو بضرورة العمل على تعويض أطفال هذا الصياد البريء الذي راح ضحية لتسرع وتهور أفراد حماية السفينة النرويجية.

تفاعل نرويجي

التناول الإعلامي لكبرى صحف النرويج لقضية مقتل الصياد اليمني قونص أوجد تعاطفاً شعبياً كبيراً في هذه الدولة الاسكندنافية، كما يقول الناشط الحقوقي اليمني أحمد الديانـي الذي يتابع هذه القضية في العاصمة أوسلو والذي أكد في حديث هاتفي لـ"الثورة" أن كبرى صحف النرويج وفي مقدمتها صحيفة "أفتن بوستن" واسعة الانتشار أفردت مساحة كبيرة من صفحاتها لنشر تفاصيل مقتل الصياد اليمني محمد إبراهيم علي قونص.

ويضيف الناشط الحقوقي الديانـي: إن مجموعة من الناشطين الحقوقين والإعلاميين النرويجيين المهتمين بهذه القضية طلبوا منه إجراء حوار صحفي مع أسرة القتيل لنشره في إحدى الصحف النرويجية الكبرى من أجل اطلاع الرأي العام النرويجي بحيثيات القضية, ويضيف الديانـي: تمكنت بعد بحث مطول من الحصول على رقم هاتف أسرة القتيل وتواصلت معهم وشرحت لهم ما نقوم به في النرويج من جهود لتحريك قضيتهم..وبعد موافقتهم تم إيفاد محرر صحفي إلى قريتهم النائية في إحدى مناطق مديرية الخوخة الساحلية وبالفعل انجزت المهمة ونشرت القصة الصحفية في الصحافة النرويجية مؤخرا والتي كان من ثمارها حدوث تعاطف وتفاعل واسع بين أوساط النرويجيين الذين باتوا يمارسون ضغوطاً كبيرة على حكومة أوسلو لإنصاف أسرة هذا الصياد التي تعيش ظروفاً معيشية صعبة وبالغة السوء.

معاناة إنسانية وإهمال رسمي

اطفال الصياد القتيل الثمانية وأكبرهم علي ذو الـ12 عاماً واصغرهم فاطمة التي ولدت قبل أسابيع من مقتل والدها والتي أصبحت اليوم في عامها الثالث يعيشون في منزلهم المكون من القش في قرية البيضاء بمديرية الخوخة مع والدتهم الثكلى وجديهما المسنين وسط ظروف معيشية بالغة الصعوبة بعد فقدان عائلهم الوحيد في حادث إطلاق النار من قبل الطاقم الأمني للسفينة النرويجية مساء الثالث من اغسطس من العام 2011م عندما كان مع عدد من زملائه الصيادين يمارسون الاصطياد بالقرب من جزر (السوابع) اليمنية.

حقوقيون نرويجيون يعدون لرفع دعوى قضائية أمام محاكم أوسلو بحثاً عن الانصاف لأطفال الصياد القتيل

ويقول وكيل هذه الأسرة المنكوبة حسن قونص وهو خال الصياد القتيل والذي كان حاضراً ساعة وقوع الحادث على متن القارب رقم 7370/ ص2: إنه لم يجد أي تجاوب من قبل الجهات الرسمية اليمنية طيلة هذه الفترة وأنه ضاق ذرعاً في متابعة وزراتي الخارجية والثروة السمكية بصنعاء دون أن يصل إلى أي نتائج.

ويضيف في حديثه لـ(الثورة): إن الظروف المادية المعقدة التي تعيشها الأسرة ضاعفت من مصاعب متابعة هذه الجهات التي لم تبد أي تفاعل على الرغم من الوثائق والمذكرات الرسمية المرفوعة من قبل مصلحة خفر السواحل والتي تثبت حادثة الاعتداء على القارب ومقتل الصياد محمد إبراهيم علي قونص برصاص الطاقم الأمني التابع للسفينة النرويجية.

هذا الإهمال من قبل الجهات الرسمية في اليمن شجع كما يقول الناشط الحقوقي احمد الديانـي السلطات النرويجية على عدم التواصل مع أسرة الصياد القتيل والعمل على انصافها بل دفع هذا الموقف الرسمي المتخاذل قبطان الناقلة نوردك فايتر المتورطة في مقتل الصياد قونص إلى التصريح لوسائل إعلام نرويجية عقب تناولها للقضية بأن الشهيد قونص كان قرصانا على الرغم من أن مصلحة خفر السواحل اليمنية قد أكدت في مذكرتها المرفوعة إلى وزارة الداخلية بتاريخ 8 أغسطس 2011م أي بعد الحادث بخمسة أيام قيام الطاقم الأمني للسفينة التجارية النرويجية بإطلاق النار على قوارب الصيادين اليمنيين بالقرب من جزر السوابع في البحر الأحمر ما أدى إلى مقتل الصياد محمد قونص.

دعوى قضائية

ويشير الناشط الديانـي إلى أن حقوقيين وإعلاميين نرويجيين أكدوا مواصلة جهودهم الدؤوبة لتحقيق العدالة للقتيل قونص وأطفاله المعدمين.

ويضيف: إن هؤلاء يعدون لرفع دعوى قضائية أمام المحاكم النرويجية ضد السفينة "نوردك فايتر" في حالة فشل جهود التسوية مع الشركة المالكة للسفينة التي عليها أن تبادر وعلى وجه السرعة إلى دفع التعويضات العادلة والمناسبة لأسرة القتيل وبما يؤدي إلى تحقيق العدالة والأنصاف في هذه القضية الإنسانية التي باتت في صدارة القضايا التي تشغل الرأي العام النرويجي.

خلفية الحادثة

تعود حادثة مقتل الصياد محمد إبراهيم علي قونص وهو في العقد الثالث من عمره إلى مطلع أغسطس 2011م عندما كان في رحلة بحرية على قارب صغير يحمل رقم 7370/ ص2 برفقة 7 صيادين آخرين وهم وليد عبدالرحمن رقودي وعلي عبده بادي وعلي قونص ومحمد سالم قونص وعبده سالم قونص وإبراهيم علي قونص وحسن قونص.

ويقول هؤلاء الصيادون في أحاديث لـ"الثورة" أنهم كانوا يصطادون الأسماك عند الخامسة من مساء الـ3 من أغسطس 2011م وقد أوكلوا مهمة اعداد وجبة العشاء للصياد محمد إبراهيم قونص وبينما كان هذا الصياد يقوم بعجن الطحين لإعداد الخبر تعرض لطلقة قناص من قبل الطاقم الأمني لسفينة نوردك فايتر التجارية النرويجية التي كانت تمر في الممر الدولي على بعد نحو 400 متر من القارب.

ويضيفون أن الرصاصة أصابته في الرأس فسقط على الفور مضرجا بدمائه قبل أن يقوم الطاقم الأمني للسفينة بإطلاق النار عشوائيا على قاربهم وقوارب أخرى يمنية في الجوار غير أن أحداً لم يصب بأذى بإعجوبة قبل أن تواصل السفينة سيرها.. مشيرين إلى أنهم قاموا بتدوين اسم ورقم السفينة و إبلاغ خفر السواحل والجهات المختصة بالحادثة بعد أن نقلوا زميلهم القتيل إلى الحديدة حيث تم مواراة جثمانه الثرى ليبدأ مسلسل البحث عن الحق الضائع والقصاص العادل الذي لم يأت إلى يومنا هذا.

تعزيز حماية البيئة بانتظار مخرجات الحوار

تقرير / صادق السماوي

في ظل ما تشهده البيئة والتنوع الحيوي من تدهور متسارع في اليمن يستدعي اتخاذ خطوات جادة للحفاظ على البيئة اذ شهدت الفترة الماضية تفاقما في الإشكالية البيئية إلى جانب أن كثيراً من المناطق اليمنية منذرة بكوارث بيئية محققة ما لم تتخذ خطوات جادة وفاعلة .

ويعول الكثير على مخرجات الحوار الوطني لوضع خارطة طريق للخروج من مأزق التدهور البيئي فيما يخص المحميات والغابات والمياه والتنوع الحيوي والزراعي والسياحة والبيئة والتنمية الحضرية.

هذا ما أوضحه ذلك رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة الدكتور خالد الشيباني.. مؤكدا أن الجميع يتطلع إلى ان تكون مخرجات مؤتمر الحوار تصب في اتجاه إنشاء وزارة مستقلة معنية بالبيئة وحمايتها وتجنب إلحاقها بجهات أخرى وانهاء التضارب في التخصصات والمصالح بين البيئة والجهات الأخرى .

وأشار إلى ضرورة إعادة هيكلة مؤسسة البيئة بما يتواكب ومهامها ومسؤولياتها الوطنية والتزاماتها الوطنية والإقليمية والدولية وتعزيز مؤسسة البيئة بالموارد المالية الكافية لتنفيذ مهامها وأنشطتها وتعزيز الجهة المسؤولة عن البيئة بالضبطية للمخالفات البيئية وتعزيز قدرتها المالية والفنية وتقوية الهياكل القانونية ورعاية وترسيخ المصداقية والشفافية وإشراك المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات البيئية.

وأضاف الدكتور الشيباني: إن فريق الحريات العامة ذكر في تقريره عددا من المخرجات المتمثلة في تجريم استيراد أو استخدام أو استقبال أي مواد أو نفايات ضارة بالبيئة والإنسان وتلزم الدولة والمؤسسات التي تؤدي أعمالها أو تستخدم مواد ضارة بالبيئة والإنسان لا غنى عن استخدامها بتخصيص نسبة من عائداتها لميزانية الصحة ومكافحة التلوث و تكفل الدولة بيئة نظيفة وآمنة وتتخذ الإجراءات اللازمة للحماية من الآثار الضارة على البيئة والمجتمع.

وفي تقرير لجنة استقلالية الهيئات قال الدكتور الشيباني: إن التقرير أشار إلى أن لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة وتكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الحيوي وكذا إنشاء هيئة مستقلة للإشراف والرقابة على المنظومة البيئية وتسن الدولة التشريعات اللازمة لحماية البيئة على أن تتضمن هذه التشريعات بوجه خاص مبدأ مسؤولية الملوث والمبدأ الوقائي في مجال حماية البيئة ومبدأ تقييم الأثر البيئي لجميع أوجه النشاط البشري ومبدأ المشاركة في صنع القرارات ذات الأثر البيئي وضمان حق الحصول على العدالة البيئية .

وقال: إن تقرير استقلالية الهيئات ذكر أيضا أن موارد المياه ثروة وطنية تستلزم من الدولة الحفاظ عليها وتنميتها وتسن تشريعات لمنع تلويثها وحظر استنزافها وتوحيد سلطة المياه في جهة واحدة تكون مسؤولة عن مصادر المياه واستخدامها بما في ذلك الري ووضع استراتيجية وطنية للتخلص التدريجي من مشكلة القات وإصدار قانون لتنفيذ هذه الإستراتيجية ولمعالجة أضراره.

وفيما يخص تقرير فريق التنمية الشاملة والمستدامة والمتكاملة اوضح رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة ان التقرير أكد على ضرورة إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي وبيئي مستقل يقوم على دعم مشاركة فئات المجتمع في إعداد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز الحوار المجتمعي وينظم القانون عمله وتفعيل الدور القيادي للدولة في التنمية الاقتصادية والمستدامة وبعدها الاجتماعي، وإصدار قوانين وتشريعات ووضع آليات وضوابط فعالة، وخلق آليات رقابية رادعة وكذا تفعيل دور الدولة في إدارة الموارد والمصادر الطبيعية (الثروات الوطنية) كالنفط والغاز والمياه والثروة السمكية وغيرها من الثروات الطبيعية، وتنظيم استخدامها، وعدم منح أي توكيلات وسيطة في إدارة هذه الموارد. وترشيد استخدامها بما يحفظ حق الأجيال القادمة، وتنويع مصادر تمويل المالية العامة للدولة.

وأشار الشيباني إلى أن التقرير أشار إلى أن لكل مواطن الحق في الحياة في ظل بيئة صحية سليمة وتلتزم الدولة وأفراد المجتمع بصون البيئة وحمايتها من التلوث، واستخدام الموارد الطبيعية؛ بما يكفل عدم الإضرار بها، والحفاظ على حقوق الأجيال فيها وتكفل الدولة الحفاظ على البيئة الطبيعية والبشرية والعمرانية والحرص اثناء عملية التطوير التنموية عدم المساس باحتياجات الأجيال القادمة من موارد البيئة الطبيعية. الى جانب ان تولي الدولة التنمية الزراعية والسمكية اهتماما خاصا بتطوير انتاجهما لما يحقق الاكتفاء الذاتي والتصدير للفائض وتتخذ الدولة التدابير اللازمة لتطوير الموارد المائية وترشيد استخدام المياه وتضع خطة وطنية للحد من زراعة القات وتقديم الحوافز الزراعية المناسبة لبدائل القات ونشر الوعي المجتمعي بأهمية المياه وتكفل الدولة الحفاظ على البيئة البحرية وتعزيز مواردها.

من أولويات هيئة البيئة

خطة عمل لإدارة نفايات الرعاية الصحية

تقرير/ خليل المعلمي

تتطلع الهيئة العامة لحماية البيئة لتنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج البيئية للحفاظ على البيئة اليمنية والاهتمام بها في العام الحالي 2014م وذلك من خلال مصفوفة الخطة الاستراتيجية التي قامت بإعدادها.

وأهم ما تتضمنه الاستراتيجية الإعداد لخطة عمل وطنية لإدارة نفايات الرعاية الصحية في الجمهورية اليمنية وكذلك القيام بدراسة مسحية للمواد الكيميائية منتهية الصلاحية في الجامعات والمدارس والمختبرات كما ستعمل الهيئة على استكمال العمل في مشروع التأقلم مع التغيرات المناخية الذي يتضمن تنفيذ مجموعة من الأنشطة في مجال التوعية وبناء القدرات الفنية والمؤسسية للجهات والقطاعات المعنية، وإعداد التقرير الرابع للوضع البيئي في الجمهورية اليمنية.

واشتملت الاستراتيجية القيام بمتابعة إنشاء نواة للشبكة العربية للمعلومات البيئية، وتطوير وتحديث أنظمة وقواعد المعلومات البيئية وآليات ونظم تبادلها وكذلك تحديث وتطوير المكتبة البيئية من خلال ادخال نظام إلى حديث للمكتبة البيئة، وتزويد المكتبة بالكتب البيئية الحديثة والاصدارات البيئية المختلفة، وعقد دورة تدريبية لموظفي الهيئة على استخدام النظام المكتبي الحديث.

وتسعى الهيئة خلال العام الحالي إلى تأهيل كوادر الهيئة العامة لحماية البيئة وفروعها بالمحافظات في مختلف المجالات البيئية حيث وضعت خطة لتنفيذ دورات تأهيلية في مجال اللغة الانجليزية والكمبيوتر والانترنت، إضافة إلى دورات تدريبية في مجالات متخصصة منها نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد وفي برامج التوعية البيئية وكذلك تطبيق مواد قانون حماية البيئة، ودورات تدريبية أخرى في مجال إدارة الموارد الطبيعية وتنمية سلامتها، والحفاظ على البيئة ومكافحة الملوثات، وإدارة المختبر البيئي والسلامة الكيميائية، والعمل على تفعيل التشريعات البيئية والتي تم إصدارها من العام 2000م وحتى العام 2012م.

وستقوم الهيئة خلال العام الحالي 2014 بتعزيز الوعي البيئي وتشجيع مشاركة المجتمع المدني ومؤسساته من خلال إعداد مسودة استراتيجية التوعية والإعلام البيئي ومناقشتها مع الجهات ذات العلاقة، وإعداد وتنفيذ حملة توعية بالتنسيق مع وسائل الأعلام المختلفة (مقروءة، مسموعة ومرئية) والجهات ذات العلاقة والقيام بإعداد وطباعة مواد توعوية وتوسيع نطاق توزيعها، وكذلك دعم قدرات منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية في كافة المحافظات من خلال إشراكهم في برامج التدريب الخاصة ببناء القدرات، وعلى وجه الخصوص إشراكهم في تدريب كوادر الهيئة على تنفيذ الدراسات الخاصة بالجوانب "الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سبل المعيشة"، وكذلك إعداد برامج توعية بيئية للمجالس المحلية في المحافظات تزامناً مع احتفالات المناسبات البيئية العربية والإقليمية والدولية وتنمية وتحسين حصاد الخل من حيث الكمية والنوعية في محمية عدن وتعزيز كفاءة تسويقها، والمساهمة في دعم الأندية البيئية المدرسية وتدريب مشرفيها، والمساهمة في تفعيل دور المرأة في الحفاظ على الموارد البيئة.

وستقوم الهيئة بتنفيذ المشاريع التالية وذلك ضمن خطتها:

بناء مشتل خاص بأشجار المانجروف في مدينة الحديدة ،وهو الأول من نوعه والذي سيقوم بدور بارز في المحافظة على غابات المانجروف (ذات الأهمية البيئية والاقتصادية العالية) المتواجدة في سواحل الجمهورية اليمنية وبعض الجزر من خلال عمليات الاستزراع وإعادة التأهيل للمناطق التي حصل فيها تدهور لهذه الغابات.

إقامة ورشة اقليمية في محمية سقطرى تحت عنوان "تأثير التغيرات المناخية على محميات المحيط الحيوي" وستكون هناك مشاركات لمنظمات دولية واقليمية وخبراء وباحثين.

إدراج محمية شمال جزيرة كمران ضمن المحميات الرائدة في اقليم البحر الأحمر وخليج عدن والذي سيكون له المردود الايجابي للمحمية وتفعيلها واقامة العديد من الأنشطة البحثية والمجتمعية والادارية.

العمل على اعلان محميتي شرمة- جثمون وبير علي – بروم، وتفعيل محمية "وادي عنة ووادي الدور".

إقامة العديد من الأنشطة والفعاليات المتعلقة بمادة الزئبق والتخفيف منها، وكذلك إقامة العديد من الأنشطة في سقطرى ضمن مشروعي التنوع الحيوي في الجزيرة، وتحديث قانون حماية البيئة بما يتناسب مع المتغيرات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية.

أنشطة العام 2013م

وقد قامت الهيئة بإنجاز العديد من البرامج والأنشطة خلال العام الماضي 2013م، من أهمها إنجاز مرحلة متقدمة في برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية، وقامت بعقد العديد من الورش والدورات التدريبية الخاصة بقضايا البيئة مثل الأمن والسلامة الكيميائية والأمن الكيميائي وإدارة المخاطر الصناعية وحول الاقتصاد الأخضر والمحافظة على أسماك القرش وتفعيل الاتفاق مع الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن حول إحياء البرامج والمشاريع التي توقفت في العام 2012م.

بتدشينها مشروع التسمية والترقيم للأحياء والشوارع:

العاصمة صنعاء تبدأ أولى خطوات المدينة الالكترونية

تقرير / مطهر هزبر

مع مستهل العام الميلادي الجديد 2014م دشنت أمانة العاصمة صنعاء أهم مشاريعها التنموية التي تأمل من خلاله وضع العاصمة ضمن مصاف المدن والعواصم الرائدة في المنطقة والعالم التي تمتلك نظاما إداريا يسهل معاملات قاطنيها ويكفل العدالة في إتاحة الخدمات لهم .

ويعتبر نظام التسمية والترقيم لأمانة العاصمة الذي سيتم تنفيذه خلال عام كامل احد اهم المشاريع الهامة للعملية التنموية للأمانة بما يوفره من قاعدة بيانات للمدن الحديثة ويسهل إيصال الخدمات الحكومية والتجارية للمواطنين والوصول إلى مواقع المنشآت والعقارات بيسر وسهولة ودقة .. حيث يعتمد نظام التسمية والترقيم على قواعد أساسية يبنى عليها هذا النظام ويتدرج من المدينة الى المنطقة ثم إلى الحي وصولا إلى الشارع ومن ثم المنزل .

(ضرورة حضارية)

وعن أهداف المشروع وأهميته يقول الأخ / عبدالقادر علي هلال أمين العاصمة: إن مشروع التسمية والترقيم في أمانة العاصمة صنعاء يهدف إلى تنفيذ نظام وفق المعايير المحلية والدولية يستوعبة جميع الناس بسهولة ويسر بالإضافة إلى تنفيذ نظام متميز من الناحية العملية والتكامل في الشخصية العمرانية لأمانة العاصمة صنعاء, مشيرا إلى انه تم إعداد مخطط شمولي لاستكشاف التوزيع المتوازن لاستخدامات الأراضي والمباني وتنظيم مسارات المرور وحركة المشاة والآليات والطوارئ وأماكن الانتظار وعناصر الخدمات المرافق العامة .

معتبرا المشروع ضرورة حضارية لمعيشة المواطن باعتباره من الوسائل العلمية والعملية التي تطبق في جميع الدول المتقدمة لتسهيل وتمكين السكان القاطنين فيها من التعامل مع التنمية الحضرية كما أن عملية التسمية والترقيم للإحياء والشوارع والمباني ستسهل أيضا الأعمال التقنية والمعلوماتية وتعزز في إمكانية كفاءة الإدارات الحكومية والخاصة في إمكانية الاستعانة بالخرائط العادية والرقمية والتفصيلية للمدينة والموضح عليها الأسماء والترقيم للاستفادة منها في إدارة مختلف أنظمة التتبع (GPS) .

(حلول للعشوائيات)

ويضيف هلال :نتيجة للتطور العمراني الكبير الذي شهدته أمانة العاصمة وما رافقته من صعوبة في الوصول إلى العناوين المطلوبة الأمر الذي استدعى ايجاد نظام متطور للعناوين يتناسب مع التطور والنمو ويسهم في توضيح معالم المدينة خاصة عندما تكون هذه المعالم والشوارع عشوائية ومعقده الأمر الذي ينبغي ان يقوم هذا النظام بوضع الحلول المناسبة للمشاكل الناتجة عن عشوائية الشوارع والمعالم بحيث يعطي هذا النظام هوية مميزة لكل شارع أو عقار إضافة إلى طريقة للوصول إلى تلك الأماكن وبالتالي لا بد من تصميم آلية لعملية التسمية والترقيم وتحديد بداية ونهاية كل شارع بطريقة منهجية واضحة وعلى أسس ومعايير علمية حيث يسهل ذلك عملية الوصول إلى العناوين والذي ينعكس بدوره في إنجاح نظام العنونة .

(نظام عملي)

قام فريق عمل المشروع بدراسة الوضع الحالي للتقسيم التخطيطي والإداري والمسميات الحالية لأمانة العاصمة صنعاء وكذلك دراسة تجارب بعض الدول العربية والأجنبية وتحليل تلك الأنظمة والتعرف على الايجابيات والسلبيات بالاستعانة بتقنية نظم المعلومات الجغرافية ومقارنتها بطبيعة مدينة صنعاء من النواحي المختلفة سواء من الناحية الإدارية أو التخطيطية للوصول إلى بناء نظام عملي يتناسب مع خصائص أمانة العاصمة صنعاء .

وحدد فريق العمل عددا من الأهداف الرئيسية التي يأملون أن يسهم المشروع في تحقيقها وأهمها تحديد موقع الشارع او العقار تحديدا واضحا بحيث يمكن للشخص الوصول إلى أي موقع يريده بسرعة تمكنه من انجاز أعماله بسهولة وبدون مشقة أو متاعب أو خسارة مادية او غيرها وكذا مساعدة الأجهزة الحكومية في سرعة انجاز المهام المنوطة بها على اختلاف أنواعها مثل توزيع البريد والمحافظة على الأمن والمساعدة في عمليات توزيع التجهيزات الأساسية لمختلف المرافق كالهاتف والكهرباء والماء والصحة والتعليم الى جانب الإسهام في تأسيس أنظمة المعلومات الحضرية للمدن والمناطق لاستخدامها في الأنشطة والعمليات الإدارية ولاستخدامها كنظم دعم للقرار والتخطيط الاستراتيجي وتحديد الوحدات الإدارية الحضرية في المدن ورفع مستوى أداء الخدمات البلدية على المستويات المحلية بالإضافة إلى المساعدة في ربط المدينة أو التجمع السكاني بالعالم الخارجي .

النظام يتدرج من المدينة إلى المنطقة ثم الحي وصولا الى الشارع والمنزل

(حجر الزاوية)

أضحت العاصمة صنعاء مدينة سريعة النمو والتطور حيث تجاوز سكانها مليوني نسمة بحسب المجلس المحلي للأمانة وأصبحت مزدحمة وكثرت فيها ملوثات البيئة ولم تعد مرافقها تفي بحاجات ساكنيها كما كثرت مناطقها العشوائية وامتدت مساحاتها كالسرطان وبلغت نسبة شوارعها المرصوفة رغم الجهود الحثيثة حوالي الثلث فقط من (15) ألف شارع هي كل الشبكة كما أن الماء لا يصل إلا إلى نصف السكان والكهرباء لحوالي (80%) من بيوتها فحسب وفي ظل هذه الصورة القاتمة نسبيا فإن مشروع تسمية وترقيم عقارات وشوارع أمانة العاصمة وترميز بيوتها بنظام (ربط) يشكل في نظر المجلس المحلي بالأمانة حجر الزاوية لتغيير هذا الوضع حيث سيؤدي المشروع وفقا لحسابات الخبراء إلى استحداث نحو (20) ألف فرصة عمل جديدة .

ويعتزم المجلس المحلي الاستفادة من مخرجات هذا المشروع المتمثلة في هذه المرحلة بالعنوان والرمز البريدي الطبيعي وقاعدة البيانات العقارية وتوظيفها جميعا في تنميط وتوحيد أسس العمل الإداري والتنظيمي في مديريات الأمانة العشر وتفرعاتها من مديريات وأحياء ووحدات جوار وحارات كما تسعى المجالس المحلي إلى تهيئة المواطنين وتوعيتهم ليكونوا مترقبين ومستعدين لاستخدام نظام خدمة الجمهور على الانترنت الذي تسعى الأمانة إلى أن يكون أول مخرجات مشروع نظام التسمية والترقيم وأول عناصر نظام إدارة المدينة الالكترونية الذي يتطلب تنفيذه أربع إلى ست سنوات .